

الأحزاب الوطنية اللبنانية بين المواطنة والمحاصصة الطائفية، دراسة تحليلية في المنطلقات الفكرية



This work is licensed under a
Creative Commons Attribution-
NonCommercial 4.0
International License.

محمد محمود أبو علي

نشر إلكترونيًا بتاريخ: ٦ ديسمبر ٢٠٢٥م

* المقدمة

وهي متعددة ومختلفة بالعقيدة وبالتوجه السياسي، منها الأحزاب الطائفية، والأحزاب الوطنية. بحيث ان تلك الأخيرة والتي هي محور بحثنا، نجدها بأنها تتبنى خطاباً وطنياً، وفي الوقت نفسه ملزمة بمسار سياسي وعوائق طائفية متجذرة " في النفوس قبل النصوص"، والتي كرستها السلطة السياسية المهيمنة في الواقع اللبناني لإعادة إنتاج نفسها في الحكم.

* الإشكالية

هناك أحزاب وطنية في لبنان لديها رؤية إصلاحية لما هو قائم، غاية ما تسعى إليه تنفيذ مشاريع وطنية وفي مقدمتها بناء دولة مدنية، تتحقق فيها قيم العدالة الاجتماعية والمساواة وصون الحريات وحفظ الحقوق على أسس ديمقراطية ومواطنة، مع وجود سلطة سياسية مهيمنة على الحكم تعيد إنتاج نفسها، من مركّزات طائفية عملت على تكريسها في الواقع اللبناني.

إن الظروف التي تنشأ فيها الأحزاب السياسية في بلد ما، أو التي تكون سبباً في نشأتها عادة ما تساهم في رسم منطلقاتها الفكرية، وكذلك في مسارها وتوجهاتها السياسية. ولكن هذا الأمر لا يمكن إعتداده كقاعدة ثابتة، لأنها تبقى عرضة للتأثر والتغيير عند حصول أي طارق أو تبديل في مشهدية تلك الظروف.

وعليه إن الجمهورية اللبنانية بنظامها السياسي الحالي القائم على المحاصصة الطائفية والزبائنية، وما أنتجته من فساد في المجتمع اللبناني ككل ذات البنية التعددية والهويات الثقافية والسياسية المتباينة، والمنقسمة على ذاتها بالمواقف والآراء، والتي شكلت بدورها أيضاً أرضاً خصبة للتدخلات الخارجية. بالإضافة إلى الحروب التي مرت على لبنان، يمكن القول بأنها عوامل شكلت مجتمعة بشكل أو بآخر بنشأة العديد من الأحزاب السياسية في الداخل اللبناني.

عمادها النظام السياسي الطائفي، ومفتاحها قانون الانتخاب الذي ما فتئ ضمن القيد الطائفي، أضف إلى ذلك إزدواجية الإلتواء لدى المواطن في لبنان للدولة (الوطن) وللطائفة وأولوية الولاء للثانية على الأولى .

الأمر الذي يعرقل ويحد من دور الأحزاب الوطنية من تنفيذ مشاريعها الوطنية، وذلك لصعوبة وإستحالة الخروج من القيود الطائفية أثناء ممارستها السياسية. بحيث تكون ملزمة بأن تضم الإلتواء الطائفي لتحقيق حقوق قاعدتها الشعبية كجماعة طائفية، لها حقوق إلى جانب حقوق الأفراد.

وبعد عرضنا لهذه الإشكالية، يمكن أن نستخلص منها السؤال المركزي التالي: بناءً لهذا الواقع الطائفي المكرس في لبنان، كيف يمكن لهذه الأحزاب الوطنية أن توفق بين منطلقاتها الفكرية، وممارستها السياسية؟

* التساؤلات

١- ما هو أثر وتداعيات النظام السياسي اللبناني القائم على المحاصصة الطائفية، على دور ونشاط الأحزاب اللبنانية (الوطنية)؟

٢- هل الطائفة المتحدرة في التاريخ اللبناني، أفقدت الأحزاب الوطنية التوازن بين توجهاتها النظرية وممارستها السياسية؟

٣- هل يشكل قانون الإنتخابات النيابية الحالي القائم على القيد الطائفي، أحد المعوقات الأساسية أمام طموحات وتطلعات الأحزاب الوطنية، ويحد من تنفيذ مشاريعها الإصلاحية؟

٤- هل الإنقسام الحاصل في لبنان والغلو بالولاء للطائفة على حساب الولاء للوطن يحد من دور الأحزاب الوطنية ويعرقل مسيرتها الإصلاحية؟

* الفرضيات

١- إن النظام السياسي اللبناني القائم على المحاصصة الطائفية، يفقد الأحزاب الوطنية التوفيق بين منطلقاتها الفكرية وممارستها السياسية.

٢- إن قانون الإنتخابات النيابية الحالي القائم على القيد الطائفي، يحد من إمكانية تحقيق دولة مدنية. وبالتالي هو من المعوقات الأساسية لتحقيق مآرب وأهداف الأحزاب الوطنية، ويحد من تنفيذ منطلقاتها الفكرية.

٣- إن الطائفية السياسية المتحدرة في الواقع السياسي اللبناني جعلت من المنطلقات الفكرية للأحزاب الوطنية، أن تمضي بوجهين وجه يحاكي المواطنة ويطالب بها بالعلن كحقوق أفراد، ووجه آخر يضم الإلتواء الطائفي كحقوق جماعات.

٤- إن الإنقسام الطائفي الحاصل في لبنان يعرقل دور الأحزاب الوطنية، ويقف كحاجز أمام مسيرتها الإصلاحية.

* أهداف البحث

١- الكشف عن الدور الوطني الذي يمكن أن تقوم به الأحزاب الوطنية، ومدى مقدرتها وصلاحياتها في تغيير الوضع القائم، لاسيما لجهة إلغاء الطائفية السياسية، وللمطالبة بتعديل أو إصدار قانون إنتخابي على أن يكون خارج القيد الطائفي.

٢- الإضاءة على المنطلقات الفكرية للأحزاب الوطنية، وأهميتها إذا ما طبقت في الواقع اللبناني.

٣- الكشف عن المعوقات التي تحول دون تطبيق المنطلقات الفكرية للأحزاب الوطنية، وكيفية إزالتها.

٤- الكشف عن دور الأحزاب الوطنية، في تحقيق وبناء المواطنة في لبنان.

* المنهجية المستخدمة

تمّ اختيار عدّة مناهج علمية، تتناسب مع موضوع البحث: -

١- **المنهج الأول:** المنهج التاريخي التوثيقي: الذي مكّننا من الوصول إلى بعض المعطيات، والتوثيقات التاريخية ذات الصلة بالبحث.

٢- **المنهج الثاني:** المنهج التحليلي الوصفي: الذي استطعنا من خلاله من وصف الظاهرة الحزبية، من حيث المنشأ والتصنيف والدور.

٣- **المنهج الثالث:** المنهج المقارن: الذي اعتمدنا عليه في مقارنة ومقاربة مسألتنا طائفية السلطة المهيمنة، ومواطنة الأحزاب الوطنية.

* الأحزاب السياسية اللبنانية في المفهوم والدور والنشأة

١- مفهوم الحزب السياسي

قبل البدء بإستعراض تاريخية الأحزاب السياسية في لبنان، لابد أن نذكر بعضاً من التعريفات حول مفهوم الحزب السياسي، ومنها ما أتى به عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو بهذا الشأن. حيث عرّف الحزب السياسي بأنه: "تنظيم يضم مجموعة من الأفراد تدين بالرؤية السياسية نفسها، وتعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ. وذلك بالعمل في آن واحد، على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم وعلى

تولي الحكم، أو على الأقل التأثير في قرارات السلطات الحاكمة." (١)

وإنطلاقاً من هذا التعريف لمفهوم الحزب السياسي يمكن القول، إن الهدف من تأسيس أي حزب هو الوصول للسلطة، أو للتأثير في قراراتها. وتلك أولى إهتمامات الأحزاب، بإعتبار إن مسألة الإصلاح والتغيير لما هو أفضل في البنية السياسية والاجتماعية. مما يتوافق مع المنطلقات الفكرية لتلك الأحزاب، تبدأ عبر مشاركتها في مجالس السلطة السياسية بشقيها التشريعي والتنفيذي.

٢ - دور الحزب السياسي

إنّ من تجليات الديمقراطية ومآلاتها وجود أحزاب سياسية فاعلة في المجتمعات الحديثة والديمقراطية، حيث قيا انه "لا وجود للديمقراطية، بدون هذه الاحزاب." (٢) باعتبار ان مفهوم الديمقراطية يقوم على مبادئ وقوانين لصون واحترام الحريات العامة المشروعة للانسان، ومنها حق ابداء الرأي، والرأي السياسي، والانتساب الى الاحزاب وحتى تشكيلها.

من هنا فإن الاحزاب السياسية تعبر عن مسار ديمقراطي للعمل السياسي، وضرورة وطنية لانها تلعب دور الوسيط بين الشعب نسبة لما تمثله من فئات شعبية معينة، وبين السلطة الحاكمة التي تريد استلامها، او ان تبقى في المعارضة لتراقب وتحاسب من خارج السلطة الاحزاب المشاركة فيها، بالاضافة الى ادوار اخرى توعوية كالعمل على تثقيف الشباب بالمسائل السياسية، لا سيما تلك المرتبطة بالشأن العام، واعداد القادة لهذه الغاية. لذا لابدّ لهذه الاحزاب ان يكون لديها مبادئ

ومتطلقات فكرية، وبرامج ومشاريع سياسية تحدد توجهاتها السياسية . (٣)

٣ - نشأة الأحزاب السياسية في لبنان

إن السياق التاريخي لنشوء الظاهرة الحزبية في لبنان، تجلّى في الواقع اللبناني بعد حصول أحداث تاريخية هامة ومفصلية، مرّت بها الدولة اللبنانية منذ ما قبل نشأة كيانها بدءاً من أيام السلطنة العثمانية وسقوطها في المنطقة العربية. بما فيها لبنان قبل تكوينه ككيان مستقل، ومروراً بالانتداب الفرنسي عليه (١٩٢٠-١٩٤٣) وصولاً إلى مرحلة إستقلاله وما رافقها من أحداث وتطورات سياسية وإجتماعية وأمنية على الصعيد المحلي، والإقليمي، والدولي .

أ- مرحلة العهد العثماني

في تلك المرحلة وتحديدًا في عهد المتصرفية، سيطر على الحياة السياسية والمجتمعية آنذاك نوعان من الأحزاب: منها تقليدية كانت تتمثّل طوائف دينية، وأخرى حديثة نشأت بعد صدور قانون الجمعيات العثماني عام ١٩٠٩، حيث تقاسمت تلك الأحزاب العديد من الوظائف الإدارية، والمناصب السياسية في ذلك الوقت، إلى أن ساهمت بشكل أساسي في بناء الدولة ومؤسساتها . (١)

ب - مرحلة الإنتداب الفرنسي

تميّزت تلك المرحلة بالتعددية الحزبية، تمثّلت بظهور ثلاثة إتجاهات الإتجاه الوحدوي الداعي للوحدة مع سوريا والرافض للإنتداب الفرنسي والكيانية اللبنانية تمثّل بالحزب القومي السوري الإجتماعي الذي تأسس عام ١٩٣٢ ، والإتجاه الكياني المنادي بالكيانية اللبنانية والمنحاز لفرنسا الداعم الأساسي له تمثّل بحزب الكتائب اللبنانية الذي تأسس عام ١٩٣٦ ، والإتجاه التسويي أو التسوية الرافض للإنتداب الفرنسي المعترف بالكيان اللبناني وعروبة هذا الكيان مع معاداته للصهيونية تمثّل بعدة أحزاب ، منها حزب الإستقلال الجمهوري الذي تأسس عام ١٩٣١ ، وغيره كالحزب الشيوعي اللبناني الداعم الأساسي لمسألة العمال وحقوقهم المشروعة .

ج - مرحلة الإستقلال^١

تعتبر مرحلة تطور الأحزاب السياسية في لبنان من حيث إتساع قاعدتها الشعبية وتمثّلها في المجالس النيابية، وكذلك في النقابات والجمعيات وانتقالها من الإقطاع السياسي ولو بشكل نسبي إلى الحداثوي، أو التوليف بينهما كالحزب التقدمي الإشتراكي الذي نشأ في تلك المرحلة عام ١٩٤٩، بالإضافة إلى ظهور أحزاب قومية كحركة القوميين

(٢) السوداني، احمد قاسم علي شرهان (٢٠١٩) ، التزام الموظف بالحياد السياسي بين النص والممارسة دراسة مقارنة ، بيروت ، مكتبة زين الحقوقية والأدبية ، ط١ ، ص ١١١
(٣) المرجع نفسه ، ص ١١٠

(١) قوي، بو حنية وآخرون (٢٠١٢)، مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، ص٩٧-٩٨

العرب والأحزاب الناصرية، وأحزاب إسلامية كالجماعة الإسلامية وجماعة عباد الرحمن ... وغيرهم . (٢)

بالإضافة إلى تلك المحطات التاريخية المفصلية التي تمّ ذكرها أعلاه، لابد أن نستعرض أيضاً أسباباً أخرى ساهمت وشكّلت دافعاً أساسياً لظهور أحزاب جديدة، بنهج فكري إصلاحي أو لتعديل المنطلقات الفكرية لدى البعض منها. ومن هذه الدوافع والظروف التي ساهمت بذلك طبيعة البنية السياسية للنظام السياسي اللبناني، وخصوصية المجتمع اللبناني، والحروب التي مرّت على لبنان الأهلية منها والاسرائيلية، بالإضافة إلى غياب دور الدولة الراعية وضعف قدرة مؤسساتها.

*** الأحزاب السياسية في ظل الواقع السياسي والاجتماعي في لبنان**

١ - النظام السياسي والمسألة الطائفية

يعتبر الاجتماع الانساني ظاهرة طبيعية، ومن غير الطبيعي أن يعيش الفرد بمفرده دون جماعة بشرية حاضنة له يجد فيها ملاذه الآمن ويحقق من خلالها حاجاته ورغباته، وكمنطلق لآماله وطموحاته، وبالتالي يحقق فيها إستقراره المعيشي، ومن الطبيعي أيضاً أن يكون فيما بين أفراد هذه الجماعة عقد إجتماعي كما يسميه "روسو" لتنظيم عمل وعلاقات أفرادها فيما بينهم، وهذا ما يمكن تسميته بالتنظيم السياسي. (٣)

وعليه إن العقد الإجتماعي المصاغ في لبنان يمكن القول بأنه عقد طوائفي تسوي وتحاصي، مصدره الإنتداب الفرنسي المكرس الاول للنظام السياسي الطائفي في لبنان،

ومصادق ذلك هو حينما أصدر الإنتداب الفرنسي قراراً يقضي بالإعتراف بسبعة عشر طائفة في لبنان، وأتبعه بقوانين وتشريعات تؤسس لتلك الطائفية في بنية هذا النظام السياسي القائم في لبنان . (١)

وبالتالي إن هذه الصيغة الطائفية التي أوجدها ورسّحها الإنتداب الفرنسي في بنية هذا النظام، سمحت له المزيد من الاستعمار والتبعية لفرنسا، والذي مكّنها من تحقيق مصالحها في هذه المنطقة. وفي الوقت نفسه شكّلت تلك البذرة الطائفية ثغرة، لم ترل قائمة في بنية هذا النظام .

وهذا ما أشار إليه الإمام موسى الصدر في فترة وجوده في لبنان قبل تغييره حينما قال: " الطائفية بلاء لبنان وأساس محنته . " (٢)

وبهذا المعنى يتضح بأن الفتن وأعمال العنف المتكررة التي حصلت داخل لبنان، أساسها تلك الطائفية المتجذرة في ذلك النظام، وما لها من مفاعيل سلبية على حقوق المواطنين وعلى عيشهم المشترك. وثمة من يشير إلى هذا الواقع السياسي في لبنان، حيث قيل " بقيت المحاصصة الطائفية التي تعني ما تعنيه ، نقيض التشارك الديمقراطي ، لا بل تبلغ نوعاً من أنواع التمييز العنصري . " (٣)

ويظهر ذلك التمييز من خلال بعض الاعراف السياسية - الطائفية التي كرّسها اللبنانيون بعد ما أن أصبح لبنان مستقلاً عن الإنتداب الفرنسي، حيث أصبحت هذه الاعراف متبعة و معتمدة في الممارسة السياسية، خاصة في المناصب العليا للدولة.

بحيث أن منصب رئاسة الجمهورية كرّس وبالعرف للطائفة المارونية، والتي تمسكت به بإعتبارها الرئاسة الاولى في مناصب الدولة، وكذلك الرئاسة الثانية رئاسة مجلس النواب للطائفة الشيعية، والامر نفسه ينسحب على الرئاسة الثالثة رئاسة مجلس الوزراء للطائفة السنية، وذلك بدون أي سند دستوري فقط بالعرف. (٤)

ولكن هذه الاعراف إلى جانب عامل الهوية المأزوم، شكلت أسباباً جوهرية للإنقسام الداخلي الحاصل. بإعتبار ان هذا التوزيع المناصبي الطائفي والمذهبي غير العادل بين شرائح المجتمع اللبناني، حيث شعرت به بعض مكونات هذا المجتمع بالغبن وبعدم الرضى، وبأنه ليس هناك مناصفة بينهم وبأنهم غير متساوون بالحقوق لا سيما الحقوق السياسية.

ومن مصاديق ذلك الإنقسام الداخلي، الذي تسببت به تلك الاعراف ما حصل عندما تمّ إنتخاب حبيب أبو شهلا الارثوذكسي رئيساً للمجلس النيابي وذلك في عام ١٩٤٦، حيث شهدت البلاد حينها إضطرابات وإحتجاجات شعبية

من الطائفة الشعبية بإعتبار أن ذلك المنصب هو بالعرف من أحقية تلك الطائفة. (٥)

وهذا ما يدل إن أي إخلال بهذه الصيغة العرفية، يؤدي حتماً إلى إشكالية داخلية بين القوى السياسية الممثلة لطوائف المجتمع اللبناني. وفي هذا السياق نجد من يعتبر: " إن كل إنسداد في النظام السياسي يخلق إنفجاراً في المجتمع المدني، ويؤدي إلى نشوء عصبوية مغلقة " (١)

بمعنى ان خصوصية هذا النظام السياسي القائم على المحاصصة الطائفية، تجعل منه مدخلاً لنشوء أحزاب طائفية ناشطة ومتشددة. وفي الوقت عينه يساهم أيضاً، في نشوء أحزاب وطنية إصلاحية تسعى جاهدة للتغيير والإصلاح في بنية هذا النظام المأزوم، والذي أثبت فشله في لبنان.

وثمة من يعتبر أنه " يرتبط أصل الاحزاب ونشأتها بمفهومها الحديث بإنتشار الديمقراطية، فالمبادئ الديمقراطية أجرت تحويلات كبيرة في الانظمة السياسية، وكان للأخذ بمبدأ الاقتراع العام أثر كبير في نمو الاحزاب، وتحويلها إلى تنظيمات شعبية لها صفة الديمومة. " (٢)

بمعنى إن الديمقراطية كمفهوم، قائم أساساً على إحترام حقوق الانسان بما فيها صون الحريات العامة، والتي من ضمنها حق المشاركة في الشأن العام، وبالتالي حرية المواطن بالإنتساب إلى الاحزاب السياسية والحق في تكوينها.

(٢) المصدر نفسه

(٣) سلامة، غسان وآخرون (٢٠٠٥)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، ص ٤٣

٢ (١) ناصوري، أحمد (٢٠١٥/٤/٢٧)، " التطور التاريخي للظاهرة الحزبية في لبنان أهم ملامحها وأنماطها "، تاريخ دخول الموقع <https://journal.latakia-univ.edu.sy>، أنظر الرابط: ٢٠٢٥/١١/١١

٢- البنية المجتمعية التعددية

يعرف المجتمع اللبناني بأنه مجتمع فسيفسائي متنوع، يتشكل من شرائح وفئات إجتماعية متباينة يتوزعون ضمن طوائف دينية، وجماعات أثنية متعددة، تنقسم الطوائف بين الديانتين الأساسيتين المعروفتين في لبنان الديانة الإسلامية، والديانة المسيحية^٣.

بالإضافة إلى وجود جماعات غير لبنانية تعرضت للإضطهاد والحروب والمصاعب في بلادها، فلجأت إلى لبنان كملاذ آمن لها منها اللاجئين الفلسطينيين والنازحين السوريين. (٣)

ولكن هذه التعددية الطائفية والمذهبية شكلت بدورها تعددية هوياتية مختلفة ومتباينة بالثقافة، وبالتوجه السياسي، وبانتمائها العابر لحدود الوطن. حيث ترى فيه ثقافتها وملاذها الآمن، وخياراتها السياسية والإستراتيجية الامر الذي يؤدي إلى تفكك الوحدة الداخلية، ويضعف

الإلتواء الوطني، ويفكك الهوية الوطنية التي يفترض ان تكون جامعة. ويمكن ان يصل الامر إلى حصول فتن ونزاعات بين أبناء الوطن الواحد، ويمكن القول إن أصل المشكلة بين أطراف المجتمع اللبناني منذ نشأته تكمن في عقدة الخوف من الآخر المختلف بالثقافة، وبالتوجه السياسي وبالتبعية للخارج.

ومن نتائج تلك العقدة التي ذكرناها للتو نجد إلى جانب التعددية الطائفية، هناك تعددية حزبية مرتبطة بها دينياً وإيديولوجياً وتعتبر أحد مظاهرها الحديثة والناطقة بإسمها، تلك المتمثلة في التكتلات السياسية النيابية أو من خارجها (موالاة، ومعارضة) .

ومن أهم هذه الاحزاب لاسيما تلك القديمة منها، والتي تمثل القوميات الثلاث اللبنانية، والعربية، والسورية: " الكنائس اللبنانية، والحزب التقدمي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، والحزب السوري القومي الإجتماعي، والحزب الشيوعي اللبناني . " (١)

٣ (١) شاهين، إميل (٢٠١٥)، التكوين التاريخي لنظام لبنان السياسي الطائفي لبنان السلطة ولبنان الشعب، بيروت، دار الفارابي، ط١، ص ٢١
(٢) رابطة خريجي مؤسسة جبل عامل (د.ت) ، محاضرات سماحة الامام القائد السيد موسى الصدر ، لا ط ، ص ٩٥
(٣) خليفة، علي (٢٠٠٩)، وطن بلا مواطنين، بيروت، دار الفارابي، ط١، ص ٧٢
(٤) السيد حسين، عدنان (٢٠١٤)، لبنان والدولة المرجوة، بيروت، الجامعة اللبنانية، ط١، ص ٢٤
(٥) تقي الدين، سليمان (١٩٩٢)، تحولات المجتمع والسياسة، بيروت، دار الحداثة، ط١، ص ١٩٣

(١) غليون، برهان (١٩٧٩)، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط١، ص ٧٤
(٢) شرهان السوداني، أحمد قاسم علي (٢٠١٩)، التزام الموظف بالحياد السياسي بين النص والممارسة، بيروت، منشورات زين الحقوقية، ط١، ص ١٠١
(٣) نصر، سليم (٢٠١٣)، سوسيولوجيا الحرب في لبنان أطراف الصراع الاجتماعي والاقتصادي ١٩٧٠-١٩٩٠، بيروت، دار النهار للنشر، ط١، ص ٩٥-٩٦

وطبعاً هناك أحزاب عديدة حديثة المنشأ لها تأثير سياسي كبير في السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، والبعض منها أكثر إرتباطاً بالطوائف والمذاهب. ومن مآلات النشاط السياسي لتلك الأحزاب الإصطفافات الشعبية، والتكتلات السياسية الفاعلة في المؤسسات الدستورية للدولة، بالإضافة إلى نشاطها الاجتماعي المرتبط بمؤسساتها الخاصة (التربوية والصحية والإجتماعية...) ونشاطات أخرى قد تكون أمنية إشارة إلى الأحزاب التي يكون لها جناح عسكري كالمقاومة في لبنان على سبيل المثال .

وبالتالي هذا التعدد الحزبي هو إنعكاس للتشظي الطائفي الموجود داخل المجتمع اللبناني، ولما يعتره من إختلافات وخلافات. ما يستدل من ذلك أن هناك إرتباطاً بنيوياً وثيقاً بين تلك الأحزاب ومرجعيتها الطائفية والمذهبية، ما يجعل منها أحزاباً دينية وإيديولوجية ترجّح أولوية الولاء للطائفة على حساب الولاء للوطن، مما يضعف القيم الوطنية، مقابل الغلو بمزايا الطائفة.

مما يجعل من الطائفية أيضاً محور العمل السياسي ومدماكه الاساسي، فيفقد أحدهما الآخر. وتتغير نظرة المجتمع للفرد لتراه أحد أتباع الطائفة الفلانية، وليس كمواطن في وطن، ويصبح الفرد محسوباً على الطائفة التي ينتمي إليها لتكون مرجعيته بدلاً من الدولة.

وهذا ما يسبب التفرقة والتباعد والإنشقاقات بين فئات المجتمع الواحد، ويشرذم الهوية الوطنية وتصبح حينها

مقولة " نحن وهم " سيدة الموقف، مما يجعل من الاختلافات مصدراً للخلافات. وهذا ما يتطابق مع وصف الدكتور وليد الخالدي للمسألة اللبنانية الداخلية: " بأنها مسألة تسبب الخلاف والشقاق، لأن الدين يقرر الإنتماء السياسي. " (٢)٤ إن القصد من كل هذه السردية، لنقول ونستنتج بأن الأحزاب السياسية الوطنية اللبنانية الموجودة في الواقع السياسي للبنان، والتي تدعي من خلال منطلقاتها الفكرية المتجلى في خطاباتها ومحاضرها السياسية بأنها أحزاب ذات طابع وطني، لا طائفي، هدفها إصلاحي وتغيير لما هو أفضل عما هو قائم . ولكن هناك معوقات أمام هذه الأحزاب منها وأهمها الطائفية السياسية التي كرستها السلطة السياسية في النصوص الدستورية، وفي عقول ونفوس اللبنانيين تقف أمام تحقيق هذه الاهداف والطموحات والآمال الوطنية لهذه الأحزاب.

٣ - غياب الدولة الحاضنة

هناك أحداث داخلية كثيرة حصلت في تاريخ لبنان كشفت عن مثالب النظام السياسي الطائفي والتي أظهرت غياب دور الدولة عن القيام بواجباتها تجاه مواطنيها في معظم المجالات الحياتية والمعيشية نتيجة لصيغة ذلك النظام المتمثلة بالطائفية السياسية والتي تمسكت بها السلطة الحاكمة بهدف إعادة إنتاج نفسها في الحكم .

حيث أثبتت التجارب عن تداعيات وسلبات تلك الصيغة على المجتمع اللبناني برمته والذي يرنو بدوره لتحقيق

(٢) المرجع نفسه، ص ٥١

٤ (١) حبيب، كميل (٢٠١٤)، لبنان الهدنة بين حربين، بيروت، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط١، ص ٥٧-٥٥

منطق المواطنة القائم على الحقوق والواجبات المتبادلة بين المواطنين والدولة دون تقصير أو إهمال ومسؤولية واضحة ضمن حدود الدستور والقانون.

ولكن الحاصل في الواقع اللبناني هو ما أشار إليه البعض على أن " أهل الحكم يدافعون عن الطائفية لأنها تفرّق اللبنانيين ويخشون المواطنة لأنها تجمعهم . " (١)

من هنا كان الإنقسام بين أهل السلطة ومصدرها وهو الشعب والذي لم يعد يثق بأهل الحكم حيث قيل إن " الثقة لا تبني بيانات سياسية ولا بخطب طنانة بل بأفعال صغيرة متراكمة : قضاء مستقل محاسبة فعلية — خدمات عامة منتظمة ... [حتى باتت] الدولة بالنسبة للبنانيين ليست مؤسسة راعية بل جهاز متصل بالفساد والمحسوبية . " (٢)

فالثقة هي أساس العلاقات الناجحة والمثمرة مع أي طرف وآخر لاسيما بين المواطن والدولة والتي بفضلها يعمر البلد ويستقيم وفي هذا الشأن قيل أيضاً أنه « لم تعد دولة الرعاية مطلباً محصوراً عند فئة من العقائديين أو الايديولوجيين ثمة إقتناع إنساني — عالمي بتدخلية الدولة أو بالدولة التدخلية — عند كل منعطف من الازمات السياسية والاقتصادية والإجتماعية » (٣)

ومن الامثلة على تلك الازمات ما حصل في الماضي في بداية عهد رئيس الجمهورية اللبنانية الاسبق سليمان فرنجية عام ١٩٧٢ حينما « قام عمال غندور بإضراب لتحسين أوضاعهم المعيشية فواجهتهم حكومة صائب سلام بالرصاص الذي أوقع قتيلين من المضربين وكذلك واجهت في العام التالي مزارعي التبغ في الجنوب المعتصمين لزيادة أسعار محاصيلهم فأوقعت كذلك إثنين من المزارعين . " (٤)

وبالتالي هذا يكشف عن مدى تقصير الدولة تجاه ما تقدمه من خدمات ترتبط بالاوضاع المعيشية لمواطنيها بل أكثر من ذلك .. وهذا يتناقض عما قاله المفكر الإصلاحي الانكليزي "جيرمي بنتام" إن القصد من القوانين التي تصدرها الدولة هو " الوصول بالمجتمع إلى السعادة . " (٥)

هذا بالنسبة لواقع الخدمات الاجتماعية التي قصرت فيها الدولة تجاه مواطنيها أما على صعيد حماية الوطن ومواطنيه من أي إعتداء خارجي لا سيما الإعتداءات التي كان يقوم بها العدو الصهيوني على لبنان يمكن أن نستذكر ما حصل في " ٢٨ كانون الاول ١٩٦٨ وبعد إنزال قامت به وحدات من الجيش الاسرائيلي في مطار بيروت الدولي وتدميرها ١٣ طائرة من إسطول طيران الشرق الأوسط بحجة إن الجبهة الشعبية قد

(٣) السيد حسين، عدنان (٢٠١٣)، المواطنة أسسها وأبعادها، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية قسم الدراسات الاجتماعية، لا ط، ص ٥٨
(٤) شاهين، إميل (٢٠١٥)، التكوين التاريخي لنظام لبنان السياسي الطائفي لبنان السلطة ولبنان الشعب، مرجع سابق، ص ٢٠٧
(٥) محمود، وائل (كانون الثاني / ٢٠١٧)، " الدولة الفاشلة بين المفهوم والمعيار "، دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/٢٨

° (١) شاهين، إميل (٢٠١٥)، التكوين التاريخي لنظام لبنان السياسي الطائفي لبنان السلطة ولبنان الشعب، بيروت، الناشر: دار الفارابي، ط١، ص ٢٢
(٢) الغول، زكريا (٢٠٢٥/١٠/٤)، " لبنان ... وطن مفقود في غياب الثقة "، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/٢٨، أنظر الرابط: <https://www.busessechoas.com>

خطفت طائرة العال الإسرائيلية قامت موجة غير مسبقة من الاحتجاجات على عجز الدولة في الدفاع عن مطارها . " (٦)

وهناك أحداث داخلية كثيرة حصلت في لبنان بهذا المسار وتأسيساً لما تقدم أعلاه يمكن تفسير ذلك على أقله في الظاهر بأن الدولة اللبنانية بما تمتلكه من جيش نظامي وعتاد عسكري وغيره .. ليس لديها القوة العسكرية الكافية للدفاع عن الوطن وحماية مواطنيه .

وإن من مآلات تلك الحقائق على واقع الاحزاب السياسية التي نشأت في لبنان لاسيما الطائفية منها إشارة إلى المقاومة الإسلامية "حزب الله" أن تضعه في موقع البديل عن الدولة لسد الفراغ الخدماتي الحاصل وحتى المسائل الامنية التي قصرت فيها الدولة تجاه مكوناتها لاسيما سكان جنوب لبنان الذي كان دائماً عرضة لضربات العدو الاسرائيلي الهمجية وبالإضافة إلى أحزاب سياسية أخرى الطائفية منها والوطنية والتي تأثرت بتقصير الدولة وضعف مؤسساتها لاسيما على صعيد الخدمات والحماية .

* الاحزاب الوطنية بين الفكر والممارسة

١- نشأة الاحزاب الوطنية

كنا قد ذكرنا سابقاً في متن هذا البحث عن نشأة وتصنيف بعض الاحزاب السياسية اللبنانية، والتي تبين بأنها عائدة إلى عامل الهوية الانقسامي الحاصل منذ ما قبل نشأة

الكيان اللبناني، نظراً للتعددية التي تميز بها المجتمع اللبناني من منطلق، بأن هناك أقلية مسيحية متعايشة مع أكثرية مسلمة وسط محيط عربي ذات أغلبية مسلمة.

مما دفع بالاقلية المسيحية أن يجدوا لأنفسهم كياناً مسبقاً عن هذا المحيط العربي، فكان الكيان اللبناني هو الخيار. ومنه تجلّت القومية الكيانية اللبنانية التي أوجدت حزب الكتائب اللبناني، الامر نفسه ينسحب على المسلمين الذين رأوا هويتهم الإثنية ترتبط بمحيطهم العربي ذات الاغلبية المسلمة، فكانت القومية السورية الداعية للالتحاق بسورية التي أوجدت بدورها أيضاً الحزب السوري القومي الإجتماعي، وكذلك القومية العربية التي أنتجت أحزاباً عديدة في لبنان وخارجه، منها حركة القوميين العرب . وعليه إن العامل الأساسي لتصنيف الاحزاب في لبنان بدأ مع التعددية الهوياتية للمجتمع اللبناني، ذات الثقافات والتوجهات السياسية المتباينة .

الامر الذي أدى إلى ظهور أحزاب سياسية ذات طابع طائفي، وأخرى ذات طابع عقائدي، وعلماني ووطني، كالحزب الشيوعي والحزب التقدمي الاشتراكي، وحزب الكتلة الوطنية . حيث يعتبر هذا الأخير من الاحزاب الوطنية علماً إنه أنشأ من قبل رئيس الجمهورية الراحل إميل إده ككتلة نياية عام ١٩٤٣ ، والذي حوّل إلى حزب سياسي عام

^٦ (١) حزب الكتلة الوطنية اللبنانية " تاريخنا - الكتلة الوطنية " ، تاريخ دخول الموقع ٢٠/١١/٢٠٢٥ ، أنظر الرابط : <https://www.nationalbloc.org>

(٦) شاهين، إميل (٢٠١٥)، التكوين التاريخي لنظام لبنان السياسي الطائفي لبنان السلطة ولبنان الشعب، مرجع سابق، ص ٢٢٤

١٩٤٦ بعد إمتلاكه لرؤية وطنية شاملة قام بتنفيذ العديد منها . (١) .

٢- المواطنة بالمفهوم والممارسة عند الاحزاب الوطنية

١- مفهوم المواطنة: تعتبر المواطنة في المفاهيم العلمية الكلاسيكية والمعاصرة في آن، حيث شكلت بمضامينها جدلاً علمياً واسعاً لاسيما فيما يتعلق بالبعد القانوني المتمثل بالحقوق والواجبات، المترتبة على الافراد القاطنين في دولة ليصبحوا مواطنين في دولة المواطنة، وليسوا أفراداً بعد أن تقوم هذه الاخيرة بواجباتها وعلى رأسها إحقاق العدالة الإجتماعية، والمساواة والحيادية بين مواطنيها، بالإضافة إلى الأبعاد الأخرى كالبعد السياسي، والإجتماعي، والإقتصادي، والأمني وغير ذلك ... (١)

كما أن كل اللغات في العالم مشبعة بالمفاهيم، ولكل مفهوم أصل لغوي يختلف باختلاف اللغة الأم .

أ- المعنى اللغوي

١- في اللغة اليونانية : " فقد إستعملت كلمة المواطنة تاريخياً في اليونانية واللاتينية للإشارة إلى الافراد الذين كانوا يعيشون فقط في (الدولة - المدينة) citystate . " (٢)

٢- أما في اللغة العربية : " فإن المواطنة مشتقة من الوطن ، والوطن في اللغة العربية هو محل السكن أو المكان الذي يقيم فيه الإنسان ، ولعلاقة له بالمدينة " (٣)

ب - المعنى الإصطلاحي

هنا تكثر التعريفات حول المعنى الإصطلاحي لذلك المفهوم، وعليه عملنا على إجتزاء بعضاً منها من بعض الدراسات لتعطينا معنى شاملاً ومتكاملاً ، أي يكمل بعضها البعض الآخر، ومنها التعريفات التي تقول بأن " المواطنة تقوم على نظام يعترف بالتناقض والخلاف في المصالح الإجتماعية ، ويعمل على ضبط وتنظيم هذا التناقض عن طريق وسائل الحق والقانون . " (٤)

* الممارسة المواطنة

إن المشاريع التي حققها أوطالب بإنجازها حزب الكتلة الوطنية كأحد الأحزاب الوطنية، انطلاقاً من الرؤية الوطنية لرئيسية رئيس الجمهورية اللبنانية الراحل إميل إده. لاسيما حينما كان مكلفاً من قبل السلطة السياسية لتمثيلها بصفة عضو في مؤتمر الصلح، يمكن ان نستذكر بعضها كمطالبته وقتذاك بضرورة العمل لأجل توسيع نطاق جبل لبنان، وإنشاء مجلس نيابي على أساس النسبية. لأنه كان مهتماً بمسألة الأقليات لجهة حفظ حقوقها، وكان يهتم ويتابع كل ما يمس بسيادة لبنان لذا طالب بإسترجاع الاراضي التي تم سلبها عن لبنان، وبضرورة إستقلاله.

وتوارث على زعامة ذلك الحزب كل من ابنه ريمون إده وحفيده كارلوس إده فيما بعد، حيث أقدم الاول على تحقيق عدة مشاريع تحاكي حقوق المواطنة، كمشروع قانون

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٨

(٤) المرجع نفسه، ص ٣٠

٧ (١) شريف، أمين فرج (٢٠١٢)، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية، المحلة الكبرى - مصر، دار الكتب القانونية، لا ط، ص ٢٧

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٨

يرتبط بالحقوق السياسية للمرأة فيما له صلة بحقوقها في الاقتراع والذي أقر عام ١٩٥٢ ، وكذلك كان سباقاً بتقديم مشروع يتعلق بالزواج المدني ، ومشروع قانون يتعلق بالإثراء غير المشروع والذي أقر في ١٩٥٣ ، والمعتبر كمدخل أساسي لمكافحة الفساد في لبنان .

إلى جانب إهتمامه بالمسائل الاقتصادية من ناحية جلب الرساميل الاجنبية إلى لبنان، فعمل لأجل ذلك على تقديم مشروع قانون السرية المصرفية والذي أقر عام ١٩٥٦ ، كما انه حافظ على سيادة لبنان. ويظهر ذلك من خلال معارضته لدخول القوات السورية إلى الاراضي اللبنانية، لما له انعكاسات سلبية على تلك السيادة، بالإضافة إلى مشاريع أخرى ... (١)

وإلى جانب حزب الكتلة الوطنية هناك أحزاب ومنظمات أخرى إدعت بأنها أحزاب وطنية كالحركة الوطنية، التي هي عبارة عن تحالف مجموعة من الاحزاب: كالحزب التقدمي الاشتراكي برئيسه الاسبق كمال جنبلاط الذي تزعم هذه الحركة أثناء فترة الحرب الاهلية في لبنان، وأحزاب أخرى كالحزب الشيوعي اللبناني، ومنظمة العمل الشيوعي، والحزب السوري القومي الإجتماعي ، وغيرهم من الاحزاب ... (٢) ويمكن القول انه في فترة الحرب الاهلية المستعرة في لبنان، ومع اشتداد القتال بين أبناء الوطن الواحد. أقدمت الحركة الوطنية في آب ١٩٧٥ وكخطوة نوعية فيها، على وضع حد لهذا القتال الدائر عبر اطلاق برنامج إسلامي للنظام القائم .

جاء تحت عنوان " البرنامج الإنتقالي للإصلاح الديمقراطي للنظام اللبناني " فأرادت بذلك أن تضع بين أيدي اللبنانيين مسودة حل لهذه الأزمة المفتعلة، فأبرز ما جاء بهذا البرنامج إلغاء الطائفية السياسية والإدارية، وإعتماد قانون مدني إختياري للأحوال الشخصية، وإصدار قانون إنتخابي جديد قائم على النسبية يراعي التعددية الطائفية وخارج قيدها. ويكون لبنان دائرة إنتخابية واحدة، وإعتماد اللامركزية الموسعة وذلك بهدف بناء دولة القانون والمؤسسات الدولة المدنية القائمة على مبدأ المواطنة، لكنها جوبهت بالرفض من قبل أهل النظام . (٣)

وبناءً لما تقدم نستنتج، بأن النظام السياسي في لبنان بات تغييره مطلباً جامعاً ومتجدداً لمعظم اللبنانيين، لأنه وبحسب الواقع المعاش أثبت فشله في تحقيق العدالة الإجتماعية والمساواة المرجوة بين المواطنين، وإحترام وتلبية حقوقهم وضعفه عن تأمين الحماية لهم. وهذا ما يدل على هشاشة هذا النظام وعدم ثباته وإستقراره، حيث يعترى هذا النظام ثغرات عديدة أهمها الطائفية السياسية كمسألة محورية وكمصدر متجدد للفساد، الذي أصبح مستشرياً في أوساط السلطة والمجتمع نفسه .

وهذا ما حاول الإمام موسى الصدر إيصاله إلى عقول اللبنانيين حينما قال ^٨

" الطائفية بلاء لبنان وأساس محنته " (٤). بمعنى أن الطائفية السياسية تصبح بمثابة نقيض للمواطنة، فالمواطنة الحقيقية بهذا المعنى لا يمكن أن تتحقق بوجود الطائفية السياسية ومفاعيلها السلبية على حقوق المواطن في وطنه.

ونظراً لهذا الواقع الطائفي المرير قال الإمام موسى الصدر أيضاً: " أنا أول من ينادي بإلغاء الطائفية وضرب المحتكرين الذين ينبشون بالطائفية . " (٥)

ويقصد هنا الإمام بأنه أراد أن يسقط هذه الحجة التي يخبئ تحت عبائها الإقطاع السياسي والرأسمالي، الذين يتمسكون بالطائفية من أجل الهيمنة وإستمرار تربعهم على عرش السلطة من أجل مصالحهم الشخصية. وعليه ان الطائفية السياسية بالنسبة لأهل السلطة هي المسألة المركزية التي من خلالها تتجدد سلطتهم في الحكم، ولا يسمح بالمساس بها من أي طرف كان، لذا جوبه برنامج الحركة الوطنية بالرفض من قبل السلطة الحاكمة .

وإنّ ما نستنتجه كذلك من أقوال الإمام المغيّب السيد موسى الصدر، بأنها تشير إلى أفكار وطنية ومواطنة

إصلاحية، والتي تضيئ على الثغرة الاساسية والمحورية للمعضلة اللبنانية الكامنة في بنية النظام السياسي، ألا وهي الطائفية السياسية.

ويعتبر السيد الصدر من رجال الدين والسياسة، ومن الهامات الوطنية حيث تميز بخطابه الوطني الجامع. ويهدف تنظيم صفوف الطائفية الشيعية في لبنان، أنشأ الإمام الصدر إطاراً خاصاً بها دعي بحركة المحرومين، كتنظيم سياسي في البداية ثم ألحقه بجناح عسكري سمي " بأفواج المقاومة اللبنانية ، التي إحتصر اسمها رمزياً ب " أمل " في ٦ تموز ١٩٧٥ " (١)

ولكن ما نريد قوله في هذا السياق: -

أنه بالرغم من الطابع الطائفي والمذهبي لحركة المحرومين " أمل " ، نجد بأن رئيسها ومؤسسها الإمام موسى الصدر قدّم طروحات إصلاحية وطنية أثناء ترأسه للمجلس الإسلامي الشيعي الاعلى ، عرفت ب : " ورقة عمل المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى للإصلاحات السياسية ، والإقتصادية ، والاجتماعية في لبنان بتاريخ ١٩٧٧/٥/١١ " . (٢) أي بعد توليه لرئاسة المجلس عام ١٩٦٩ .

(٣) شاهين، إميل (٢٠١٥)، التكوين التاريخي لنظام لبنان السياسي الطائفي لبنان السلطة ولبنان الشعب، مرجع سابق، ص ٩٩-١٠٠
(٤) رابطة خريجي مؤسسة جبل عامل (د.ت)، محاضرات سماحة الامام القائد السيد موسى الصدر ، مرجع سابق ، ص ٩٥
(٥) المرجع نفسه، ص ٩٤

^٨ (١) حزب الكتلة الوطنية اللبنانية، تاريخ دخول الموقع ٢٠/١١/٢٠٢٥، مرجع سابق، أنظر الرابط: <https://www.nationalbloc.org>
(٢) الموسوعة الرقمية العربية " الحركة الوطنية اللبنانية "، تاريخ دخول الموقع ٢١/١١/٢٠٢٥، أنظر الرابط: <https://www.Tagepedia.org>

* الممارسة الطائفية

١- ألقانون الإنتخابي نستذكر بعد إتفاق الطائف ١٩٨٩ الذي أنهى الحرب الأهلية في لبنان، والتي دامت خمسة عشر عاماً (١٩٩٠ - ١٩٧٥). (١) حيث جاء في إحدى بنوده فيما يتعلق بقانون الإنتخاب، على أن يكون خارج القيد الطائفي.

ولكن الحاصل بحسب ما أتى به الكاتب إميل شاهين وبما معناه: أنه بعد هذا الإتفاق تراجع دور الاحزاب الوطنية بعد سقوط مشروعهم الوطني وذلك تحت وطأة التحالف الثلاثي الذي تشكل حينها من أحزاب طائفية، ومن بعض رموز الطغمة المالية الجديدة، ومن بقايا الإقطاع السياسي المتوارث.

مما دفع بالحكومات المتتالية بعد هذا الإتفاق إلى سن قوانين إنتخابية جديدة تجدد للنظام السياسي الطائفي، وذلك بما يتلاءم مع مصالحها الخاصة وبما يعرقل وصول القوى الإصلاحية لسلطة الحكم. وعليه سنت عدة قوانين أبرزها قانون رقم ٢٥ الذي صدر بتاريخ ٨ تشرين الاول عام ٢٠٠٨، والذي صدر نتيجة تسوية في إتفاق الدوحة بعد خلافات حادة في المشهد، السياسي اللبناني.

وعليه يمكن القول بأن هناك أحزاب وحركات تنظيمية شكلاً لها طابع طائفي ومذهبي، وأحياناً عقائدي .. ولكن بالمضمون ومن خلال رؤيتها العامة ومنطلقاتها الفكرية تشير إلى تطلعات ذات أهداف إصلاحية وطنية. ولكن العبرة تكمن في الممارسة والسلوك، وما ينتج عنه من مآلات ومن تحديات قائمة في بنية هذا النظام السياسي وحاكميه.^٩

وعليه يرى البعض أن أهم مآلات هذا النظام السياسي الطائفي ونتائجه السلبية في الواقع الإجتماعي والسياسي، يمكن سردها في النقاط التالية: -

" قيام هوة سحيقة بين الحكم والشعب، ضياع الهوية الوطنية، ترسيخ القبيلة الطائفية وزعامتها وإقطاعيتها، غياب أو تغييب الاحزاب الوطنية ثم شيخوختها من غير أن تكون لها فعالية بحجم مبادئها، تخلف لبنان السياسي . "(٣) وهذا يدل إن هناك تحديات قائمة أمام الأحزاب الوطنية الداعية إلى التغيير والإصلاح في بنية الدولة لاسيما في نظامها السياسي، وقانونها الإنتخابي، كخطوة أولى لبناء دولة ديمقراطية حديثة، قائمة على مبدأ المواطنة . وهذه التحديات والعراقيل هي من إفتعال السلطة الحاكمة، والمهيمنة من أجل بقائها في الحكم، والمتمثلة في الطائفية السياسية صيغة وعقدة هذا النظام .

(٣) حبيب، كميل (٢٠١٤) لبنان الهذبة بين حريين، بيروت، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط١، ص ٣٧٩

^٩ (١) فوزي طه، غسان (٢٠٠٧)، النهوض الحضاري في فكر الامام موسى الصدر، بيروت، الناشر: معهد المعارف الحكمية (للدراسات الدينية والفلسفية)، ط١، ص ٩٩

(٢) مركز الامام موسى الصدر للأبحاث والدراسات، " ورقة العمل ١١/٥/٧٧ تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/٢١، أنظر الرابط:

<https://imamsadr.net>

ومن مفاعيل هذا القانون أنه كرس ممارسة إنتخابية نيابية قائمة على أسس طائفية ومذهبية بعيداً عن أي وفاق وطني، ويخلص الكاتب إن التغيير المجدي لإستحداث قانون إنتخابي عصري بعيداً عن أي قيد طائفي، ويحاكي دولة المواطنة لا يأتي إلا من قبل الشعب بقواه السياسية الديمقراطية والتقدمية لا عبر تلك الحكومات التي لارجاء منها بحسب التجارب المثبتة في هذا السياق. (٢)

ومن تلك التجارب السابقة تمسك السلطة السياسية بقانون الستين الذي أعيد إعتماده مجدداً من قبلها. وهو قانون^{١٠} أكثرى وضمن القيد الطائفي من شأنه أيضاً "أن يعزز سيطرة القوى التقليدية ويعطيها القدرة على التحكم في النتائج الإنتخابية، ويكون حاجزا أمام القوى التقدمية والإصلاحية مما يعطي أعداء تحديث الدولة الارحجية في البرلمان وبالتالي يسهّل عليها محاربة أي توجه تحديثي أو إصلاحي". (٣)

بمعنى أن الطبقة السياسية المهيمنة في السلطة تعيد إنتاج نفسها بمراكز النفوذ من خلال إعتمادها على هذا القانون الإنتخابي الأكثرى الطائفي الذي يحقق هذه الغاية. وهذا ما يتطابق مع رأي الوزير اللبناني السابق زياد بارود بصفته محامي وسبق أن شغل عضوية " الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الإنتخابات النيابية " بين عامي ٢٠٠٥ و

٢٠٠٦ فيما خص قانون الإنتخاب (٢٠١٧) الحالي ، والذي يعتبره " أكثر ما يعزز الفرز الطائفي لأن المقترعين غالباً ما يعطون صوتهم التفضيلي لمرشح من طائفتهم لأنه محصور بدائرتهم الصغرى . " ، مضيفاً بأن " المستفيد الأول هم الأحزاب التقليدية، التي هندست القانون الإنتخابي . " (٤) وعليه ان القانون الانتخابي الحالي (٢٠١٧) لم يزل خاضعاً للقيد الطائفي إلى جانب سمته النسبية ، وبالتالي يعتبر عائقاً جوهرياً أمام القوى الإصلاحية والتغييرية بما فيها الأحزاب المدنية والأحزاب الوطنية ، لصعوبة خرقه . والتي ستجد نفسها ملزمة بهذا القانون أمام قواعد الشعبية ومناصريها، وذلك على الرغم من مناشداتها الإصلاحية. وذلك لأسباب عديدة، ومنها إزدواجية الولاء لدى المواطنين في لبنان .

٢- إزدواجية الولاء: إن المرتكز والمنطلق الأساسي لمفهوم المواطنة يعود لشرعة حقوق الإنسان، واحترام وصون تلك الحقوق في كافة الميادين الحياتية، بأزمته وأمكتتها وظروفها وتطوراتها ومتطلباتها وتطلعاتها. وذلك ضمن ضوابط ومحددات قانونية وشرعية، ابتداءً من حقوق الفرد بذاته كمواطن في دولة، إلى حقوقه المرتبطة بوجوده ضمن جماعة ثقافية قد تكون طائفته.

(٤) الذهبي ، جنى (٢٠٢٢/٥/٥) ، " قانون الانتخابات البرلمانية في لبنان .. كيف يكرس الفرز الطائفي وينحاز للأغنياء؟ " تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/٢٢ ، أنظر الرابط: <https://www.aljazeera.net>

^{١٠} (١) مرصد الطائف، " تعرف عاى إتفاق الطائف ... بعد مرور ٣١ عاماً على حرب لبنان الأهلية " ، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/١٩ ، أنظر الرابط : <https://archive.marsadtaif.com>
(٢) شاهين، إميل (٢٠١٥)، التكوين التاريخي لنظام لبنان السياسي الطائفي لبنان السلطة ولبنان الشعب، مرجع سابق، ص ٣٢٣-٣٢٤
(٣) المرجع نفسه، ص ١٩١

وهذا ما تأكده النظرية الفلسفية التي طرحها الفيلسوف السياسي الكندي ويليام كيمليكا (will kymlicka) ، والذي أشار فيها على أن المواطنة الحقيقية هي التي تقوم على إحترام كل الإنتماءات المشروعة للفرد، بما فيها إنتمائه للدولة - الوطن الذي يقطن فيه ، وإلى جماعة شفافية قد تكون أسرته وقبيلته وطائفته.

ومصادق ذلك يظهر بحسب تعريفه للمواطنة. على أنها: " الإقرار بالحقوق الجماعية الخاصة سواءً أكانت حقوق التعددية الإثنية، أم التمثيل السياسي، أم الإستقلال الذاتي ... ففي مجتمع يقر بالحقوق الجماعية، نجد أن أعضاء جماعات معينة قد إندمجوا في المجتمع السياسي لا بصفتهم أفراداً وحسب ، بل أيضاً باعتبارهم أعضاء في تلك الجماعات ، وبذلك فإن شطراً من حقوقهم يعتمد على عضويتهم الجماعية. " (١)

وهنا إشارة إلى الحقوق المواطنة للفرد التي تقوم على البعد التعددي لإنتماءاته وولاءاته المشروعة والمحقة. وبناءً على تلك السردية والعمل على إسقاطها في المجتمع اللبناني ذات البنية التعددية، نجد من يعتبر في هذا السياق، بأن هناك "مواطنة مركبة" في ذلك المجتمع، مرتكزا في هذا الاعتقاد على أن " شخصية الفرد اللبناني من حيث كونها شخصية متشكلة من إزدواجية الولاء للطائفة والوطن في الآن عينه، هذان الولاءان هما بالعقل " الزوج التركيبي " الذي يكون الشخصية اللبنانية، ويرتب كل شأن من شؤونها العامة والخاصة . " (٢)

لاشك ان تلك الشخصية للفرد أو للمواطن اللبناني بإنتمااته المتعددة، تعتبر مسألة طبيعية وفطرية. ولكن قد يكون التشدد حيال الولاء الطائفي لتلك الشخصية غزته النعرة الطائفية المستفحلة في مجتمعه والتي هي ثغرة في النظام السياسي لوطنه لبنان .

ذلك البلد الذي يعبر عنه بأنه ديمقراطي، يسعى جاهداً لتحقيق المواطنة في المجتمع اللبناني، ولكن تلك المحاولات كانت دائماً تتعثر نظراً لوجود نقيضها الطائفية السياسية المكرسة في مؤسسات الدولة، وبنظامها السياسي القائم بطبيعته على المحاصصة الطائفية. وهذا يعني أن هناك حالة من الصراع بين المطالبين بالمواطنة وهم من المواطنين، ومن يمثلهم من القوى السياسية والحزبية، وبين المتمسكين بالطائفية وهم من أهل السلطة والحكم، وداعميهم من الداخل والخارج.

ولكن الواقع يشير بأن المطالبين بتحقيق المواطنة بالإضافة إلى إنتمائهم إلى الدولة (الوطن) الذي يوجب إلزامهم بما لهم وما عليهم من حقوق وواجبات هم أنفسهم مرتبطين بشكل أساسي وعميق بطائفة أو بمذهب ، كإنتماء تحكمه شبكة من العلاقات على صعيد المحاكم الدينية وقوانين الأحوال الشخصية ، وكذلك المؤسسات التربوية الدينية ، ومؤسسات إجتماعية وصحية أخرى. (١) وبناءً على هذه العلاقة المتينة بين المواطن وطائفته، فلا بد لأي حزب سياسي أو مدني له قاعدة شعبية ، أن تتأثر هذه الاخيرة بتلك العلاقة.

لذا نجد ان معظم الأحزاب السياسية في لبنان هم أحزاب طائفية، وهذا الطابع الطائفي ينعكس بمآلاته على القواعد الشعبية للأحزاب الوطنية والمدنية، كذلك مما يؤثر في سلوك تلك الأحزاب، وبالتالي إن لبنان برمته محكوم بالصيغة الطائفية.

وهذا التلازم الإلتزامي المتين بين المواطن وطائفته، ثمة من يجد له مبرراته حيث قيل إن " التخلي عن العصبية والعشائرية والإقليمية والطائفية، يبدو أيضاً كما لو كان تخلياً عن المواطنة والحقوق السياسية، إذ إنه يقود إلى فقدان كل سلطة، وكل إمكانية في المشاركة بإتخاذ القرارات التي تخص الجماعة، وكل قدرة على المساهمة في إنجاب السلطة المتحكمة بالفرد . " (٢)١١

بمعنى أن هناك حقوق سياسية للفرد بوجوده ضمن جماعة، وحقوقه كمستقل .

أكدت التجارب إن المواطنة المزوجة في لبنان للدولة من جهة، للطائفة من جهة أخرى، لها تداعيات سلبية على تشرذم الهوية الوطنية، وعلى الإنقسام الداخلي. وبالتالي عدم إستقرار، ومن سلبياتها أيضاً تأثيرها على السلوك الحزبي بما فيها الأحزاب الوطنية، مما يدفع بهذه الأخيرة إلى إتباع الإزدواجية من ممارساتها السياسية بما لا يتطابق أحياناً بل غالباً مع منطلقاتها الفكرية، وتطلعاً لها ورؤياها المستقبلية.

حيث تجلّت هذه الإزدواجية تحت عناوين متعددة ومختلفة، منها مسألة مكافحة الفساد كإحدى الأهداف الأساسية لتلك الأحزاب، لكنه بقي شعاراً دون أن يكون هناك إرادة جادة من قبلها لتنفيذه. وكذلك العمل على تغليب المصلحة العامة على المصالح الخاصة والحاصل هو العكس، ويعود السبب في ذلك إلى عامل المحاصصة الطائفية والزبائنية من قبل السلطة الحاكمة ومعاونتهم وزبائهم دون أن يكون لتلك الأحزاب أية ردة فعل إيجابية ملموسة تحاكي التوجه الإصلاحية والتحكيمي في هذا السياق . (٣)

وقد يكون الواقع يحاكي ما قاله الدكتور أدونيس العكره، على أن الأحزاب في لبنان لعبت دور الطوائف، وأخذت دورها ولم تستقل لتمارس دورها السياسي " مشيراً إلى أهمية بناء دولة مدنية قائمة على مبدأ المواطنة مقابل تأكيده على ضرورة العمل على إلغاء الطائفية السياسية الحل الأمثل للمعضلة اللبنانية، لاسيما في النظام السياسي اللبناني . (٤)

(٢) حيدر، محمود (٢٠١٠)، "أطروحات المواطنة والطائفية في لبنان الإنعكاسات بين مستحيلين"، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/١٩، أنظر الرابط : <https://www.learmy.gov.lb>

١١ (١) مجيد، حسام الدين علي (٢٠١٠)، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الإندماج والتنوع، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ص ٣٠٨-٣٠٩

ومن هذا المنطلق ثمة من يشير إلى ضرورة النضال المستمر للأحزاب السياسية، بغية العمل على إلغاء الطائفية السياسية، كخطوة أساسية مهمة للانتقال نحو دولة المواطنة، ومع عدم تحقيق هذا الهدف ينتفي سبب وجود هذه الأحزاب (١) لاسيما تلك الأحزاب الوطنية التي تحمل في جعبتها ومخزونها مشاريع وطنية. ولكن ما يمكن إستنتاجه مما تقدم تحت هذا العنوان، إن أمام هذه الأحزاب تحديات كبيرة تكمن في جوهرها بمسألة الطائفية السياسية الكامنة بدورها في بنية النظام السياسي اللبناني، هذا من جهة وإرتباط هذه الأحزاب بين إجتماعية طائفية من جهة أخرى .

* الخاتمة

تأسيساً على ما تقدم في بنية هذا البحث وإنطلاقاً من التساؤلات^{١٢} والفرضيات التي تمّ طرحها فيه. نستنتج: إنه بفعل النظام السياسي اللبناني القائم بطبيعته على المحاصصة الطائفية والزبائنية، والتي تمّ تكريسها ببنية هذا النظام من قبل السلطة الحاكمة والمهيمنة، بهدف إعادة تحديد نفسها في الحكم وبدعم خارجي وداخلي مرتبط بمصالح مشتركة .

والامر نفسه ينسحب على قانون الانتخاب الذي لم تزل حيثياته ضمن القيود الطائفية، بالرغم من كل المطالبات والمحاولات لتعديله ليكون خارج تلك القيود وأكثر تمثيلاً لكل شرائح المجتمع، ذات الهويات الثقافية والتوجهات السياسية المتباينة، والتي أدت بدورها إلى حصول خلافات وإنقسامات داخل المجتمع نفسه، نتيجة لذلك النظام السياسي المأزوم ، ولعقدة الخوف من الآخر المختلف. حيث تجلّى ذلك الإنقسام بتشرذم الهوية الوطنية، والغلو بالولاء للطائفة ليعلو فوق الولاء للوطن . حيث شكل ذلك عائقاً أساسياً أمام الأحزاب الوطنية ومسيرتها الإصلاحية.

وإنسحب هذا الإنقسام أيضاً إلى الأحزاب السياسية في لبنان ، ليصبح هناك أحزاب ذات طابع طائفي ومذهبي وهم الأكثرية ، ذات الاهداف التحاصصية. وأحزاب أخرى وطنية ومدنية تحمل أفكاراً وتصورات إصلاحية وطنية، تهدف إلى صقل هوية وطنية جامعة ضمن دولة مدنية قائمة على مبدأ المواطنة تتساوى فيها الحقوق والواجبات وإحترام التعددية.

(٤) المغربي، ملاك (٢٧/فبراير/٢٠٢٠) ، " الأحزاب اللبنانية ودورها في الحياة السياسية " ، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/١٨ ، أنظر الرابط : <https://iraq.shafaqna.com>

(١) ١٢ الاشقر، شربل (٥/تموز/٢٠١٧) ، " صراع بين المواطنة والطائفية " ، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/١٦ ، أنظر الرابط : <https://iss-foundation.com>
(٢) غليون، برهان (٢٠١٢) ، المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط٣ ، ص ١١٠
(٣) الرئيس، رامي (٤/نشرين الأول /٢٠١٨) ، " الأحزاب وبناء الدولة في لبنان " تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/١٨ ، أنظر الرابط : <https://anbaaonline.com>

والحاصل إن تلك الازدواجية عند المواطن بإنتمائه للدولة (الوطن) ، وإبنتمائه وولائه للطائفة إنعكست بشكل سلمي على القواعد الشعبية للأحزاب الوطنية ، التي عززت وغرست المفهوم الطائفي في عقول ونفوس بيئة تلك الاحزاب الشعبية ، مما دفع هذه الاخيرة مرغمة إلى إتباع الازدواجية في عملها السياسي ، حتى أضحي سلوكها يتجلى بصور متناقضة بين ما تحمله من مشاريع وطنية ، وما تفعله من ممارسات طائفية.

وبناءً لما تقدم يمكن القول إن هذه الاحزاب بمحملها ، أثبت فشلها على صعيد السياسات الإصلاحية في لبنان ، خاصة فيما يتعلق بالغاء الطائفية السياسية ، كخطوة أولى لحل المعضلة اللبنانية ، وبالتالي يمكن القول ان هذه الاحزاب إنتفى سبب وجودها .

أما بالنسبة للفرضيات التي تمّ طرحها في هذا البحث، تم التأكد عن مدى صحتها بحسب المندرجات التالية:-

١- **الفرضية الاولى:** " إن النظام السياسي اللبناني القائم على المحاصصة الطائفية، يفقد الاحزاب الوطنية التوفيق بين منطلقاتها الفكرية وممارساتها السياسية. "إن الغلو بالولاء الطائفي لدى المواطنين في لبنان، إنسحب بدوره على القواعد الشعبية للأحزاب الوطنية، مما دفع بهذه الاخيرة مرغمة، إتباع الازدواجية في عملها السياسي حتى أضحي سلوكها يتجلى

بصور متناقضة^{١٣} بين ما تحمله من مشاريع وطنية ، وما تفعله من ممارسات طائفية ، وهذا ما يؤكد صحة هذه الفرضية.

٢- **الفرضية الثانية:** " إن قانون الإنتخابات النيابية الحالي القائم على القيد الطائفي، يحد من إمكانية تحقيق دولة مدنية، وبالتالي هو من المعوقات الاساسية لتحقيق مآرب وأهداف الاحزاب الوطنية، ويحد من تنفيذ منطلقاتها الفكرية. " والحاصل أن السلطة الحاكمة والمهيمنة في لبنان عمدت إلى سن قوانين إنتخابية جديدة تجدد للنظام السياسي الطائفي، وذلك بما يتلاءم مع مصالحها الخاصة ويعيد إنتاجها في الحكم، وبما يعرقل وصول القوى الاصلاحية للسلطة السياسية. وبالتالي ما يعيق تحقيق أهدافها ومشاريعها الوطنية، وهذا أيضاً تأكيد لصحة هذه الفرضية .

٣- **الفرضية الثالثة:** " إن الطائفية السياسية المتجذرة في الواقع السياسي اللبناني، جعلت من المنطلقات الفكرية للأحزاب الوطنية أن تمضي بوجهين وجه يحاكي المواطنة ويطالب بها بالعلن كحقوق أفراد ووجه آخر يضمم الإلتواء الطائفي كحقوق جماعات " الواقع اللبناني يشير بأن هناك مواطنة مركبة الاولى للوطن والثانية للطائفة: ما يفرض على الاحزاب الوطنية من منطلق قاعدتها الشعبية، إن تحاكي كلاهما وهذا تأكيد على صحة تلك الفرضية.

٤- **الفرضية الرابعة:** " إن الانقسام الطائفي الحاصل في لبنان، يعرقل دور الاحزاب الوطنية ويقف كحاجز أمام مسيرتها الإصلاحية " ، تتبدى لنا تلك الفرضية من خلال الانقسام

(١) ^{١٣} الرئيس ، رامي (٤/تشرين الأول/٢٠١٨) ، " الأحزاب وبناء الدولة في لبنان " ، مرجع سابق ، أنظر الرابط <https://anbaaonline.com>:

الحاد الحاصل في لبنان بدءاً بالهوية الكيانية ، وإنتهاءً بالهوية الذاتية . وبالتالي عدم وجود لهوية وطنية جامعة يحد من الفرص الاصلاحية ويقلص من دور الاحزاب الوطنية، وأخيراً قد يكون الحل بإلغاء الطائفية السياسية معضلة لبنان الأولى.

وبناء على تلك الاستنتاجات وعلى نتائج تلك الفرضيات، نقترح بعض التوصيات: -

تشكيل لجنة حوار وطني، لبحث قضايا وطنية أساسية ومهمة ومنها: -

١- العودة إلى إتفاق الطائف وتنفيذه بكامل بنوده.

٢- العمل على إستصدار قانون حديث، لترخيص الاحزاب وتنظيم عملها.

٣- وضع مناهج تربوية، تهدف للتوعية حول مفهوم المواطنة ومعاييرها وكيفية تجسيدها في الواقع اللبناني .

* المراجع

تقي الدين، سليمان (١٩٩٢)، تحولات المجتمع والسياسة، بيروت، دار الحديث، ط ١

حبيب، كميل (٢٠١٤)، لبنان الهدنة بين حربين، بيروت، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط ١

خليفة، علي (٢٠٠٩)، وطن بلا مواطنين، بيروت، دار الفارابي، ط ١

رابطة خريجي مؤسسة جبل عامل (د.ت) ، محاضرات سماحة الامام القائد السيد موسى الصدر، لا ط

سلامة، غسان وآخرون (٢٠٠٥)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٣

السيد حسين، عدنان (٢٠١٣)، المواطنة أسسها وأبعادها، بيروت دائرة المنشورات في الجامعة اللبنانية، لا ط

السيد حسين، عدنان (٢٠١٤)، لبنان والدولة المرجوة، بيروت، الجامعة اللبنانية، ط ١

السوداني، أحمد قاسم علي شرهان (٢٠١٩)، التزام الموظف بالحياة السياسي بين النص والممارسة دراسة مقارنة، بيروت، مكتبة زين الحقوقية والادبية، ط ١

شريف، أمين فرج (٢٠١٢)، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية، المحلة الكبرى، مصر، دار الكتب القانونية، لا ط

شاهين، إميل (٢٠١٥)، التكوين التاريخي لنظام لبنان السياسي الطائفي لبنان السلطة ولبنان الشعب، بيروت، دار الفارابي، ط ١

غليون، برهان (١٩٧٩)، مسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط ١

فوزي طه، غسان (٢٠٠٧)، النهوض الحضاري في فكر الامام موسى الصدر، بيروت، الناشر: معهد المعارف

الحكمية (للدراستات الدينية والفلسفية)، ط ١ قوي، بوحنيه وآخرون (٢٠١٢)، مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢

مجيد، حسام الدين علي (٢٠١٠)، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج والتنوع، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١

نصر، سليم (٢٠١٣)، سوسيولوجيا الحرب في لبنان أطراف

الصراع الاجتماعي والاقتصادي ١٩٧٠-١٩٩٠، بيروت، دار النهار للنشر، ط ١

الأشقر، شربل (٥/تموز/٢٠١٧)، " صراع بين المواطنة والطائفية"، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/١٦، أنظر الرابط: <https://iss->

Foundation.com

حيدر، محمود (٢٠١٠)، " أطروحات المواطنة والطائفية في لبنان الانعكاسات بين مستحيلين"، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/١٩، أنظر الرابط: <https://www.lebarmy.gov.lb>

حزب الكتلة الوطنية اللبنانية، " تاريخنا الكتلة الوطنية"، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/٢٠، أنظر الرابط: <https://www.nationalbloc.org>

الدهبي، جنى (٥/٥/٢٠٢٢)، " قانون الانتخابات البرلمانية في لبنان .. كيف يكرس الفرز الطائفي وينحاز للأغنياء ؟"، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/٢٢، أنظر الرابط: <https://www.aljazeera.net>

الرئيس، رامي (٤/تشرين الاول/٢٠١٨)، " الاحزاب وبناء الدولة في لبنان"، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/١٨، أنظر الرابط: <https://anbaaonline.com>

الغول، زكريا (٤/١٠/٢٠٢٥)، " لبنان ... وطن مفقود في غياب الثقة"، تاريخ دخول الموقع

الموسوعة الرقمية العربية، " الحركة الوطنية اللبنانية"، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/٢١، أنظر الرابط: <https://www.Tagepedia.org>

مركز الامام موسى الصدر للأبحاث والدراسات، " ورقة العمل ١١/٥/٧٧"، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/٢١، أنظر الرابط: <https://imamsadr.net>

مرصد الطائف، " تعرف على اتفاق الطائف .. بعد مرور ٣١ عاما على حرب لبنان الاهلية"، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/١٩، أنظر الرابط: <https://archive.marsadTaif.com>

المغربي، ملاك (٢٧/فبراير/٢٠٢٠)، " الاحزاب اللبنانية ودورها في الحياة السياسية"، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/١٨، أنظر الرابط: <https://iraq.shafaqna.com>

ناصر، أحمد (٢٧/٤/٢٠١٥)، " التطور التاريخي للظاهرة الحزبية في لبنان أهم ملامحها وأنماطها"، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/١١، أنظر الرابط:

٢١

[https://journal.latakia-
univ.edu.sy](https://journal.latakia-univ.edu.sy)